IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/940
١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

رسالة من الممثل المقيم للاتحاد الروسي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- تلقَّت الأمانة رسـالة مؤرَّخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢٠ وردت من الممثل المقيم للاتحاد الروسـي لدى الوكالة.

٢- وبناءً على طلب الممثل المقيم، يعمَّم طيَّه نص الرسـالة المذكورة وملحقها لكي تطَّلع عليه جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة للاتحاد الروسي
لدى المنظمات الدولية في فيينا

فيينا، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢٠

السيد المحترم،

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٢٠ بمناسبة الذكرى الخامسة لاعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة الهادفة إلى تسوية القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. ونظراً لأهمية الدور الذي تؤديه الوكالة في دعم خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها على نحو مستدام، أود طلب تعميم هذا البيان كنشرة إعلامية صادرة عن الوكالة.

وتفضَّلوا سيدي بقبول أسمى آيات التقدير.

مع فائق الاحترام،

[التوقيع]

ميخائيل أوليانوف
السفير
الممثل المقيم

السيد رافائيل ماريانو غروسي
المدير العام
للوكالة الدولية للطاقة الذرية

وزارة خارجية الاتحاد الروسي

بيان صادر عن وزارة الخارجية الروسية بمناسبة الذكرى
الخامسة لاعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة الهادفة
إلى تسوية القضايا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني

١٤ تموز/يوليه ٢٠٢٠

قبل خمس سنوات وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، توصَّلت وزارات خارجية الصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق لتسوية الوضع المحيط بالبرنامج النووي الإيراني، والذي كان يعدُّ وضعاً فريداً من حيث نطاقه وأهميته.

إنَّ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تعتبر خطة مفعمة بالإرادة السياسية الموحَّدة لدى البلدان التي شاركت في صوغها، والتي أيَّدها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١، قد شكَّلت إنجازاً رئيسياً في مجال الديبلوماسية المتعددة الأطراف. وقد بَرهَنت هذه الخطة على أنَّ المزايا والفعالية التي تتسم بها الحلول التفاوضية قد جعلت منها حلولاً تتفوَّق على النُّهُج القائمة على التهديدات والضغط والقوة الغاشمة.

ويعود نجاح خطة العمل الشاملة المشتركة إلى كون الأطراف المشاركة في المفاوضات استطاعت اعتماد لغة مشتركة والاستماعِ إلى شواغل كل طرف منها وتفهُّم تلك الشواغل، والأهمَّ من ذلك هو أنَّها توصَّلت إلى صيغة لتسوية إحدى النزاعات القائمة منذ أمد بعيد والأكثر تعقيداً والمنطوية على قضايا تتعلَّق بعدم الانتشار النووي، مع الاستناد في الوقت ذاته إلى القانون الدولي والصكوك المعترف بها عالمياً.

وفي غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، قَدَّمت خطة العمل الشاملة المشتركة أجوبة شاملة على الأسئلة التي كانت الوكالة قد طرحتها آنذاك فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، مما أتاح مستوى غير مسبوق من الشفافية بشأن هذا البرنامج.

واليوم، لا يوجد بلد يخضع لتحقُّق دقيق من طرف الوكالة أكثر من التحقق الذي تجريه الوكالة في إيران.

وعلى عكس التكهنات التي يجري تداولها مراراً وتكراراً في الغرب، فإنَّ هدف خطة العمل الشاملة المشتركة لم يكن أبداً التشكيك في حق إيران المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار والمتمثِّل في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، أو تقييد هذا الحق. بل على العكس من ذلك، فقد مهَّد الاتفاق بشأن الخطةِ الطريقَ لتوسيع نطاق التعاون المثمر المتبادل مع إيران في قطاع القوى النووية وفي مجالات أخرى ذات أهمية اقتصادية وتجارية وعلمية وتقنية.

ومع ذلك، فإنّ النقطة الأساسية، وهي نقطة يفضِّل معارضو خطة العمل الشاملة المشتركة ومنتقدوها التزام الصمت بشأنها، هي أنَّ الصفقة أُعِدَّت على قدم المساواة وأنّها تعتمد على توازنٍ مدروسٍ بعناية فيما يتعلّق بالمصالح والالتزامات المتبادلة. ولم يكن أي من الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة "خاسراً"، بل إنَّ هذه الخطة كانت انتصاراً للعالم بأسره.

والآن، وبعد خمس سنوات مضت، يجب الاعتراف بأن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، طيلة جميع مراحلها، قد تطلب أن تتحلَّى الجهات المنخرطة فيها بقدر هائل من الصبر والمثابرة. وإنَّ السبب الجذري للصعوبات

والتحديات الجمَّة التي نشـــأت خلال تنفيذ هذه الصـــفقة هو تخلي الولايات المتحدة بشـــكل أحادي عن التزاماتِها وانتهاكاتُها الجسيمة والعديدة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١.

وإنَّ سياسة "الضغط الأقصى" التي تعتمدها واشنطن، والتي اختارت بموجبها توظيف العقوبات لشنِّ هجوم على إيران وعلى خطة العمل الشاملة المشتركة هي سياسة قليلة التبصُّر وخاطئة. كما أنّ هذه السياسة تُفقِدُ الولايات المتحدة الأمريكية سـمعتها وتضـعها في موقف يتعارض مع موقف بقية بلدان العالم، التي تدعو بشـدة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشكل صارم، وإلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة على نحو متسق وبالكامل تماشياً مع الأهداف والمعايير المتفق عليها في الأصل. إنَّ هذا البلد من بين البلدان التي شاركت في صياغة اتفاق بارز وفي صـياغة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المذكور آنفاً، وقد ظلَّ منذ سـنتين وإلى حد الآن يرفض تنفيذهما ويُواصل بكل تعنُّت منع الدول الأخرى من القيام بذلك، مُقوِّضاً بالتالي سمعته كشريكٍ مفاوضٍ يُعوَّلُ عليه وكجهة فاعلة في مجال العلاقات الدولية.

ويجب على الإدارة الحالية في واشـنطن أن تفهم أن الولايات المتحدة عليها، وسـتظل عليها، التزاماتٌ تجاه بقية بلدان العالم يتعين عليها الوفاء بها. فتلك هي مبادئ التعايش في عالم يُحتَكم فيه إلى قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً وليس إلى قواعد يحاول شـخص ما صـوغها وإعادة صـوغها كما يحلو له على حسـاب الآخرين.

وإنَّ حالات التأخير والتحديات التي يشـهدها تنفيذ خطة العمل الشـاملة المشـتركة لا تنتقص من الإنجازات التي حققتها هذه الخطة. كما أنَّ صـيغة إعداد القراراتِ المبينةَ في الخطة لم تفقد أهميتها. وكما كان الحال قبل خمس سـنوات، ليس للعالم خيار أكثر موثوقية أو فعالية في هذا الصـدد إذا كان الهدف هو تنفيذ القرارات المتفق عليها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وليس تصفية الحسابات. ولا تزال هنالك فرصة لإعادة العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة وإبقائها على المسار الصحيح. وإنَّ روسيا تعتزم بذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك من خلال تشجيع الشركاء على المشاركة في الجهود الكبيرة الرامية إلى إيجاد سبل لوقف تصاعد التوترات وحماية خطة العمل الشاملة المشتركة من الهجمات الأمريكية.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس لمعارضي خطة العمل الشاملة المشتركة أي حل بديل يقدمونه للاستعاضة عنها. كما أن الأجندة التي يتبعونها في هذا الشـأن هي أجندة هدامة حصـراً. فمن أجل تلبية طموحاتهم وتغذية شـعورهم الزائف بالتميُّز، هم مسـتعدون لانتهاج أي ضـرب من السـلوك المتهور، بما في ذلك تمزيق الاتفاقات، وإثارة التوترات العسـكرية والسـياسـية في الشـرق الأوسـط، وإثارة أزمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بينما يحاولون، في خضم الضجة، تحسين آفاقهم الانتخابية. وإنَّ تصرفاً من هذا القبيل لا يؤدي إلاَّ إلى طريق مسدود. وإنَّ خطة العمل الشاملة المشتركة مصمَّمة من أجل منع استخدام القوة العسكرية ولتفادي خطر الحرب الذي كان يُخيِّم على منطقة الخليج الفارسي.

ولا يوجد إلى حد الآن أي بديل لهذه الخطة.

وإنّنا ندعو جميع الشركاء في خطة العمل الشاملة المشتركة وجميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى إبداء إرادة سياسية في هذا الصدد وإلى الوقوف معاً دفاعاً عن هذه الخطة. ولا تستطيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم فهم هذه المسألة بطريقة خاطئة.